الأمن القومي والتنمية المستدامة

(دراسة حالة لسياسات الأمن القومي والتنمية المستدامة في ليبيا للفترة ما بين عامي 1969 -2011م)

د. البشير علي المبروك الحميدي
قسم الجغرافيا – كلية الآداب والتربية
جامعة صبراتة

ملخص الدراسة:

هدف البحث إلى دراسة وتحليل مفهومي الأمن القومي والتنمية المستدامة وتوضيح العلاقة بينهما في دراسة حالة للدولة الليبية في الفترة الممتدة بين عامي 1969–2011م وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها صعوبة تحقيق الأمن القومي والوصول إلى دولة قوية ومستقرة ومتماسكة بالاعتماد فقط على المقاربة العسكرية الأمنية واهمال واغفال المقاربة التنموية المستدامة، فعسكرة ليبيا وتكديس الأسلحة فيها وتعدد أجهزتها الأمنية واستخدام الأسلوب الأمني الخشن من قبل هذه الأجهزة، لم تمنع الشباب الليبيين العاطلين عن العمل والراغبين في تحسين ظروفهم المعيشية من الخروج في مظاهرات عارمة في فبراير عام 2011م مطالبين بتغيير الوضع القائم والوصول إلى حياة مدنية تنموية أفضل وأكثر استدامة، لذلك يجب على صناعي السياسات في ليبيا مستقبلا إيلاء الجانب التنموي المستدام أهمية كبرى عند وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية والتنموية، وذلك لتحقيق تماسك الدولة والحفاظ على كيانها السياسي، وعدم إعطاء المبرر للقوى الخارجية المتربصة والطامعة في ثروات ليبيا بالتدخل في شؤونها الداخلية.

Abstract:

The research aimed to study and analyze the concepts of national security and sustainable development and to clarify the relationship between them in a case study of the Libyan state in the period between 1969-2011 AD. The sustainable development approach. The militarization of Libya, the accumulation of weapons in it, the multiplicity of its security agencies, and the use of the harsh security method by these agencies, did not prevent unemployed Libyan youth who wanted to improve their living conditions from going out in massive demonstrations in February 2011, demanding a change in the status quo and access to a civil life. Better and more sustainable development. Therefore, policy makers in Libya in the future must give the sustainable development aspect great importance when developing security and development plans and strategies, in order to achieve the cohesion of the state and preserve its political entity, and not give a justification to external forces lurking and greedy for Libya's wealth by interfering in its internal affairs.

مقدمة :

ظهر مصطلح الامن القومي في الولايات المتحدة الامريكية أواخر النصف الاول من القرن العشرين، وشاع استخدامه بعد ذلك في العديد من الدول الأوروبية ومنها انتقل الى معظم دول العالم، وكان هذا المفهوم في بداية ظهوره يعني تامين الدولة ومواجهة التهديدات والاخطار العسكرية ضدها، ومع نمو الأفكار وتطور وتنوع احتياجات الدول والمجتمعات وتغير الظروف والمخاطر التي تواجهها، لم يعد مفهوم الأمن القومي يقتصر على البعد العسكري فقط، حيث أدخل في مضمونه العديد من الأبعاد والمقاربات التي تهم الدولة وتساهم في تأمينها وتنميتها وتحقيق استقرارها السياسي والاجتماعي ودعم وجودها،[1] وأهم المقاربات الحديثة التي ادخلت في مضمون الأمن القومي هي المقاربة التنموية المستدامة للأمن وتعني هذه المقاربة بصفة عامة التطوير المستدام والشامل والعادل لقطاعات الدولة المختلفة في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والخدمي والتعليمي والتقني والصحي والبيئي والثقافي والإعلامي، وعندما اهتمت الدول المتقدمة بتنمية وتطوير ودعم هذه المجالات واصلاحها وتحصينها وحمايتها والاهتمام بها وتوجيه الاستثمارات نحوها، إضافة الى تركيزها على بعض العوامل المهمة المتحكمة في الامن والتنمية، كالعامل

الجغرافي المتمثل في خصائص المكان وإمكانياته ومتطلباته وعوائقه، فأن هذه الدول تمتعت بالاستقرار السياسي والاجتماعي والتقدم والرفاهية الاقتصادية من خلال مؤسسات أمنية راسخة وتنمية متواصلة وكيان سياسي قوي، وذلك عكس معظم الدول العربية التي يعاب عليها أنها استمرت في تركيزها على البعد العسكري لمفهوم الأمن مهملةً ابعاده ومضامينه الأخرى،[2] ونتج عن ذلك مشكلات عدة تمثلت في فشل خطط الأمن وازدياد مخاطر عدم استقرار هذه الدول واحتمال انقسامها، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تحاول البحث في مفهومي الامن القومي والتنمية المستدامة في ليبيا والعلاقة بينهما، مركزة على الابعاد التنموية للأمن ومحللة السياسات الأمنية والتنموية الليبية في الفترة التاريخية المشار إليها، وتتناول الدراسة رؤية صناع القرار في هذه الدولة لهذين المفهومين ومدى ادراكهم لطبيعة العلاقة بينهما، وفي ضوء ذلك امكن تقسيم هذه الدراسة الى اربعة مباحث تناول المبحث الأول تطور مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالتنمية، وحلل المبحث الثاني خطط وسياسات الأمن والتنمية في ليبيا في الفترة التاريخية الممتدة بين عامي 1969–2011م، وتناول المبحث الثالث المشكلات المترتبة على ضعف التنمية المستدامة في ليبيا وتأثير هذه المشكلات على الأحداث الأمنية والسياسية عام 2011م، واقترح المبحث الرابع استراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن القومي والتنمية المستدامة في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

سعت الدولة الليبية في الفترة التاريخية المشار إليها لحماية كيانها وحدودها وضمان استقرارها السياسي والحفاظ على الوضع القائم على المستوى الداخلي بالتركيز على دعم الجانب العسكري الأمني واعطاه الأولوية القصوى، الأمر الذي أدى الى استقرار أمني كبير حيث عدت ليبيا بأنها من أكثر الدول الافريقية والعربية أمنا واستقرارا، وهذا أدى إلى تحقيق العديد من المكاسب التي ساهمت في انجاز العديد من مشاريع وبرامج وخطط التنمية الاقتصادية، وفي المقابل أدى تجاهل واهمال النظام السياسي السابق لمضامين وابعاد الامن القومي التنموية لا سيما البعد التنموي المستدام لمجمل قطاعات الدولة في كفاءة استخدامه للموارد وفي صيغته التوزيعية العادلة وبكل جوانبه وابعاده الشاملة السياسية والاقتصادية والبشرية والاجتماعية والخدمية والبيئية والصحية والثقافية والاعلامية إلى ضعف هذا الجانب وتدني مستواه مؤديا مع مرور الوقت إلى ضعف وهشاشة الأمن القومي الليبي وفقدانه لأهم

مرتكزاته التنموية ومقومات وجوده، وبحلول عام 2011م حدثت أزمة داخلية عنيفة عصفت بالأمن القومي الليبي الذي اكتمل تصدعه بحدوث تدخل خارجي عنيف أطاح بالدولة ونظامها السياسي، ولقد اثبتت هذه الازمة وتداعياتها وبما لا يدعو مجالاً للشك ان الامن القومي والتنمية المستدامة كل لا يتجزأ فالأمن لا يتحقق بدون تنمية حقيقة عادلة ومستدامة، كما ان التنمية لا تحقق بدون أمن، وتحاول هذه الدراسة من خلال مباحثها الإجابة على الأسئلة الاتية :

1- ما هو مفهوم الامن القومي وماهي خصائصه وابعاده وما علاقته بالتنمية المستدامة؟
2- ماهي أهمية التنمية المستدامة للأمن القومي؟
3- كيف نظرت الدولة الليبية لمفهومي الأمن القومي والتنمية المستدامة وكيف انعكس ذلك على سياساتها المتبعة ؟
4- هل أدى عدم فهم المسؤولون وصناع القرار في ليبيا لهذين المفهومين وطبيعة العلاقة بينهما الى تخبط وفشل السياسات الأمنية والتنموية ومن ثم تفجر أحداث عام 2011م؟
5- كيف يمكن إيجاد استراتيجية أمنية تنموية مستدامة تراعي خصوصيات الوضع الليبي وتكون بديلا عن الاستراتيجيات التنموية السابقة؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة ما يلي :

1- التنمية المستدامة ضرورة لتحقيق الأمن وفي المقابل الأمن شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
2- رغم أهمية الجانب الأمني العسكري من منظور الأمن القومي إلا أنه لا يستطيع بمفرده حماية الدولة وكيانها السياسي.
3- حماية الدولة وكيانها السياسي عملية متكاملة تتطلب التطوير والتنمية المستدامة لقطاعات الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتعليمية والصحية والثقافية والإعلامية والبيئية.

أهمية الدراسة ومبررات اختيارها وأهدافها :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية ووزن الموضوع الذي تتناوله وهو موضوع الأمن والتنمية المستدامة وهذا الموضوع الحيوي متجدد وجدير بالدراسة، لارتباطه بالأحداث والتطورات الجيوسياسية والأمنية الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة العربية عامة وليبيا بشكل خاص فيما يعرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت عام 2011م، وبالرغم من الدراسات العديدة النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا الموضوع في الدول المتقدمة الا أن نصيب الدول العربية وليبيا من هذه الدراسات يعد ضئيلاً جداً ولايزال دون المستوى المطلوب، ولقد اثبتت الاحداث السياسية والأمنية التي وقعت في دول ما يسمى بالربيع العربي في عام 2011م ضرورة مراجعة واستبدال السياسات الأمنية والتنموية القائمة كونها سياسات غير مستدامة وغير مندمجة ولم تراعي خصوصيات الدول العربية وأوضاعها الخاصة، بالإضافة إلى كون هذه السياسات بنية على التجاهل المستمر من قبل السياسيين وصانعي القرار لطبيعة العلاقة المتينة والمترابطة بين مفهومي الأمن والتنمية المستدامة واصرارهم على سياسة الفصل بينهما، ولقد هدفت الدراسة لتحقيق الآتي:

1- دراسة وتحليل مفهومي الامن القومي والتنمية المستدامة وتوضيح العلاقة الوطيدة والمتبادلة بينهما.
2- دراسة وتحليل السياسات الأمنية والتنموية في ليبيا للفترة ما بين (1969-2011م)
3- اثبات أهمية ودور التنمية المستدامة في تحقيق الأمن.
4- تجسيد وابراز التداعيات والمشكلات الخطيرة الناتجة عن عدم دمج خطط الامن القومي بالتنمية المستدامة حيث ركز السياسيون في ليبيا على البعد العسكري الأمني كوسيلة مؤقتة لتحقيق الأمن القومي في مقابل اغفال وعدم الاهتمام بالبعد التنموي المستدام.
5- توضيح وإبراز بعض مشكلات الأمن القومي الليبي المرتبطة بضعف التنمية المستدامة وذلك من خلال ابراز بعض المؤشرات التي تدل على ضعف التنمية المستدامة في قطاعات الدولة الليبية الرئيسة ومؤسساتها المختلفة وبيان تأثير مجمل ذلك على الاحداث الأمنية والسياسية التي وقعت في عام 2011م.
6- اقتراح استراتيجية تنموية عامة تراعي خصوصيات الوضع الليبي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل القوة.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالتنمية المستدامة

1- مفهوم الأمن القومي

عرفت الأمم المتحدة في تقريرها التنموي لعام 2003م الأمن الإنساني أو أمن المجتمع بانه حماية جوهر الحياة الإنسانية بطريقة تعزز الحريات البشرية وتشبع حاجات الانسان،[3] ويشير مفهوم الأمن القومي بمعناه الواسع والشامل الى مجموع المواقف والقيم والسياسات والخطط العملية التي تتبناها دولة ما ضمنا أو علانية وعلى مستوى السياستين الداخلية والخارجية وذلك لتامين وجودها واستقرارها والحفاظ على كيانها وتلبية متطلبات شعبها والنهوض به واشباع حاجاته وتحقيق رفاهيته وتنمية مقدراته المادية والمعنوية بشكل متواصل والعمل المستمر على مواجهة الاخطار القائمة والمحتملة أي كان نوعها ومصدرها وذلك على ضوء ما يتوفر للدولة من إمكانيات وقدرات ووسائل.[4]

اما الأمن القومي بمعناه العسكري (الضيق) فيعني قدرة الدولة على فرض القانون وانفاذه واحتكار وسائل الأمن والقوة واستخدامهما عند الضرورة، وذلك حماية لكيانها من الاخطار الداخلية والخارجية، وكذلك العمل الدائم على حماية مصالحها القومية بالرفع من جاهزيتها العسكرية والقتالية.[5]

تعد حماية الدولة والحفاظ على قدرتها في انفاذ القانون وتطبيقه واحتكار استخدام القوة على المستوى الداخلي، وكذلك السعي الدائم للحفاظ على استقلالها وسيادتها ومصالحها القومية على المستوى الخارجي، ابرز الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها، لذلك فان الدول عادة ما تعطي أولوية واضحة لسيادة أمنها القومي بمفهومه العسكري على أي وظائف أخرى باعتبار أن التهديد المباشر للدولة إنما يأتي من أطراف وقوى داخلية أو خارجية تحاول استخدام العنف أو القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، لذلك فإن الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة تمثلان الدرع الواقي للدولة وأهم عوامل قوتها وضمان استقرارها، والقوات المسلحة تمثل وسيلة الحسم في إي صراع قائم أو محتمل عندما تفشل الأدوات السياسية الأخرى،[6] ومن الناحية الداخلية يعد الامن والاستقرار من عوامل قوة الدولة، فالبيئة الآمنة والمستقرة

والمتماسكة تمنح الدولة العديد من المزايا التي لا نراها في بيئات الدول غير المستقرة والمنفلتة، فالمؤسسات الأمنية والعسكرية للدول تعمل على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي وتساعد على انفاذ القانون المسير للدولة ومؤسساتها، كما ان بسط الأمن وسيادة السلام والاستقرار في ربوع الدولة يحفظ ممتلكات الدولة والشعب، ويساهم في نمو الاقتصاد وازدهاره من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال الضرورية لدخول للأسواق المحلية؛ ما يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وفي نهاية المطاف يساهم الاستقرار الأمني في استدامة نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وضمان الاستقرار والولاء المحلي وزيادة الرضا الشعبي على أداء النظام السياسي.[7]

أصبح مفهوم الأمن القومي وبالتحديد منذ منتصف القرن العشرين أكثر شمولية وعمقا واستدامة من مفهومه السابق المرتكز على القوة العسكرية، وقد حدث ذلك نتيجة التطور النظري والعملي المستمر لمفهومي الأمن القومي والتنمية، ولقد ترسخ التعريف الشامل للأمن بفضل كتاب روبرت ماكنمارا المعنون **بجوهر الامن** الذي صدر عام 1963م حيث قال " أن الامن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة " وأضاف قائلا " الأمن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها وليس القوة العسكرية وإن كان يشملها أن الامن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن ان يوجد أمن والدول النامية والتي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة " [8] لم يعد مفهوم الأمن القومي في الوقت الحاضر يقتصر على المقاربة العسكرية الأمنية فقط وإن كان يتضمنها، فالتهديد الأمني حاليا يأتي من إي شيء يشكل تحديا للنمو الاقتصادي والسلام السياسي والصحة العامة والاستقرار الاجتماعي انه يتعلق بمسؤولية الدولة في تنمية مجالات أخرى غير عسكرية مثل المجال السياسي والاقتصادي والتعليمي والتقني والصحي والثقافي والاجتماعي والبيئي والإعلامي والمعلوماتي ومن هذا المنطلق فإن الاقتصاد الوطني يصبح قضية امن قومي في حالة تدني الإنتاج وزيادة مستويات البطالة والتضخم وازدياد اعتماد الدولة على استيراد غذائها من الخارج، كما ان نقص المياه والتصحر وازدحام المدن وفشل النظام الصحي والتعليمي وتدهور البيئة وتلوثها والهجرة، كلها تصبح قضايا أمن قومي ملحة لأنها تولد شعورا بالخوف وانعدام الأمن وتزيد احتمالية فشل الدولة، وكل ذلك يزيد من عدم رضا الشعب وتململه، كما إن عدم معالجة هذه القضايا سيعبث بأمن الدولة ويزعزع

وحدتها الوطنية، وسيشكل تهديدا حقيقيا لسلامتها وتطورها وعاملا رئيسا من عوامل عدم استقرارها.[9]

1- مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالأمن القومي

يعرف قاموس كامبريج Cambridge Dictionary التنمية بانها عملية تسمح بتطوير وتغيير الأشياء لتصبح أكثر فاعلية وفائدة وتقدماً،[10] وتُعرف التنمية وفق مفهومها التقليدي (المادي) بأنها الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة من الزمن وهي حالة يصبح فيها الاقتصاد الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5 إلى 7% سنويا، وهذا يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي بمعدل يتراوح بين 2 إلى 4% سنويا بفرض أن معدل النمو السكاني هو 3% سنويا، ومن الواضح ان هذا المفهوم التقليدي(الضيق) للتنمية يركز على الجانب الاقتصادي المادي والتي تركز على زيادة الإنتاج الكمي من خلال زيادة الاستثمار وتوظيف الأموال، ولقد تبين للمفكرين والقائمين على التنمية أنه رغم أهمية الجانب المادي الاقتصادي كمحرك رئيس للتنمية الا أن المشاريع والبرامج التنموية ليست أموالا تستثمر وأرباح تجنى فقط، فالتنمية اشمل وأعمق واوسع من هذا المجال، ولقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ادخال مفاهيم جديدة وحديثة للتنمية لعل من ابرزها مفهوم التنمية المستدامة التي تعني وفق مفهومها الواسع التطوير المستمر للقدرات والامكانيات المادية وغير المادية للدولة أو المجتمع من الناحيتين الكمية والكيفية بحيث يمكن تسخير هذه الامكانيات والاستفادة منها بكفاءة عالية وبأقل التكاليف الممكنة، وذلك لتحقيق واشباع حاجات الشعب وتوفير متطلبات الدولة أو المجتمع وتطويرهما وفق خطط واستراتيجيات علمية ومدروسة.[11]

ولقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والمجتمع التابعة للأمم المتحدة عام 1987م التنمية المستدامة بانها تطوير احتياجات وموارد الحاضر من غير ضرر او تفريط في احتياجات وموارد الأجيال القادمة،[12] واتجه أحدث تعريف للتنمية المستدامة نحو تنمية الناس عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية والاجتماعية كون البشر والسكان هم الثروة الحقيقية والمستدامة للأمم مع التركيز على تحقيق الكفاءة في الاستثمار وضمان توزيع ثمار النمو بعدالة لكل القطاعات ولكل المناطق (عدالة التوزيع) وعلى نطاق واسع لكل الناس

وإعطاء الفرص للأجيال الحاضرة والاجيال المقبلة للمشاركة فيها، ومراعاة النظم الطبيعة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية،[13] وتتفق معظم تعريفات التنمية على أن هدفها هو التطوير الدائم والمتواصل لقدرات وامكانيات وموارد الدولة والمجتمع المادية والبشرية وتحسين كفاءتها بما يحقق سعادة ورفاهية السكان، غير أن الفرق بين التنمية بشكلها العام والتنمية بشكلها المستدام هو في طرق وأساليب وتكاليف تحقيق التنمية، حيث أن التنمية المستدامة تدمج عناصر وخطط التنمية بالبيئة وبالموارد المتاحة وتشترط الكفاءة في الاستخدام والتوظيف، بحيث يمكن الوصول الى الأهداف التنموية الموضوعة بأقل التكاليف البيئية والاقتصادية وعن طريق تطوير الموارد المتاحة وتحسين كفاءتها وعدم الضرر بها، ويرى القائمون على التنمية المستدامة أن النمو الاقتصادي هو جزء من المنظومة البيئية الجغرافية ذات الموارد النادرة وليس كلها، لذلك يجب مراعاة الجانب البيئي وندرة الموارد المتاحة وارتفاع تكلفتها عند القيام بتخطيط التنمية، وبدون ذلك لا يمكن تحقيق الاستدامة التنموية للمشاريع المختلفة، وتهدف التنمية المستدامة التي يجب ان يكون محورها السكان إلى تحسين الوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والتقني وتوفير فرص العمل للسكان في ظل نمو اقتصادي مبني على التنوع والاستدامة البيئية والعدالة الإقليمية وعدم التهميش الاقتصادي.[14]

يتبين مما سبق أن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين الأمن القومي والتنمية المستدامة فهما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة فلا أمن بدون تنمية مستدامة ولا تنمية في غياب الأمن، ولقد أصبحت هذه العلاقة المتشابكة أكثر ترابطا في الوقت الحاضر نظرا للتشابه والتطابق الكبير في المعنى والابعاد والاهداف الحديثة للمفهومين، فمثلا الهدف النهائي من عمليات وخطط التنمية المستدامة وكذلك خطط الأمن هو بلوغ القوة والاستقرار وتحقيق التماسك والترابط المجتمعي وتدعيم الوحدة الوطنية والتغلب على الأخطار المختلفة التي تهدد الدولة والمجتمع، وذلك من خلال النمو والاستقرار والتطوير المستمر لمنظومات وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، ما يسمح بتقدم الدولة والمجتمع في كافة المجالات، بالإضافة إلى تحقيق رغبة السكان في ان يتمتعوا بمستوى معيشي جيد في ظل حياة سعيدة وآمنة، وبما أن تحقيق الأمن يتطلب قوة وتماسك الدولة ووعي الشعب وان قوة الدولة تنبع من قوة الشعب ومدى تنوع امكانياته وقدراته، وأن الموارد المختلفة التي

تستثمر بشكل عادل وبكفاءة عالية وبأقل التكاليف تعد من نقاط قوة الدولة، اذن فتحقيق التنمية المستدامة يحقق الأمن ويضمنه؛ لأن التنمية هي في الأساس مشروع لإرساء ودعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني للدولة ولتعزيز قوتها، وفي المقابل فإن الدول والمجتمعات غير المستقرة وغير الآمنة تعاني من ضعف التنمية المستدامة وقصورها وصعوبة تحقيقها نظرا لغياب عامل الأمن والاستقرار، وحيث أن التنمية المستدامة هي نشاط مجتمعي فإن ذلك يعطي للأمن بعدا تنمويا مجتمعيا شاملا ومن هنا يرتبط مفهوم الامن القومي بالتنمية المتواصلة لموارد الدولة وقدراتها المختلفة استنادا إلى الافتراض القائل بأن التخلف وضعف التنمية هو التهديد الأهم الذي يواجه أمن أي دولة.[15]

المبحث الثاني : سياسات الأمن القومي والتنمية في ليبيا للفترة ما بين عامي (1969-2011م)

يمكن تتبع سياسات الأمن والتنمية في ليبيا في فترة الدراسة على النحو الآتي :

1- سياسة الأمن القومي في ليبيا بين عامي (1969 -2011م)

لم تكن سياسة الأمن القومي في ليبيا في هذه الفترة التاريخية وليدة استراتيجية علمية مخططة ومدروسة رسمتها وانتجتها مؤسسات متخصصة بالأمن القومي على المستوى الوطني، بحيث تأخذ في اعتبارها التطورات الفكرية الحديثة لمفهوم الامن والتي نادت بضرورة إخراجه من معناه العسكري الضيق إلى مفاهيم وابعاد أخرى أوسع وأكثر شمولا واستدامة، ولقد وصفت سياسة الأمن القومي الليبي بأنها كانت نتاجا للمبادئ والأفكار الثورية التي جاء بها النظام السابق والتي انعكست عموما على سياساته الداخلية والخارجية، وبصفة عامة اتسمت هذه السياسة بالغموض والتخبط وعدم الكفاءة وانعدام الوضوح والرؤية وغلبة المقاربة العسكرية الأمنية عليها وابتعادها عن المقاربة التنموية، وتأثرها في معظم الأحيان بالناحية العاطفية للقومية العربية الأمر الذي أدى إلى الخلط بينها وبين سياسة الأمن القومي للدول العربية، في ظل غياب إي جهاز أو مؤسسة خاصة بالأمن القومي على المستوى الوطني رغم تعدد الأجهزة الأمنية ذات الصبغة العسكرية كأجهزة الأمن الداخلي والخارجي والحرس الشعبي والشرطة العسكرية والحرس الثوري وغيرها، في حين تجسدت الخطوط العريضة لهذه السياسة في كلمات وخطب وتوجيهات الزعيم الليبي معمر القذافي التي غلب عليها بصفة عامة تعظيمه للبعد الأمني العسكري،[16] ورغم عدم وضوح هذه

السياسة تاريخيا الا أنه يمكن تتبعها بشكل عام في مرحلتين تاريخيتين فرعيتين وهما **المرحلة الأولى وامتدت بين عامي 1969-1999م** هذه المرحلة لم تنتج إي سياسة أمنية واضحة ومحددة وأتجه النظام لتحقيق سياساته الأمنية وتثبيت أركانه إلى الحلول الأمنية الصرفة لبعض المشكلات الداخلية والتي غلب على بعضها طابع التدخل الأمني العنيف خصوصا مع فشل الوساطات والتسويات الاجتماعية كما هو الحال في (**أحداث السابع من أبريل – وأحداث بني وليد**)[17] وعلى المستوى الخارجي دخلت البلاد في أزمات وصراعات أمنية وسياسية مع الدول الغربية الكبرى وخصوصا مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ونتيجة لذلك فرضت على البلاد عقوبات عسكرية واقتصادية صارمة، ولقد حرض معمر القذافي على ضرورة تعبئة وتسخير كافة الإمكانيات البشرية والمادية والعسكرية لتقوية الجيش الليبي باعتباره الركيزة الأولى للأمن القومي بطابعه العسكري لذلك ازداد عدد الجيش الليبي بشكل سريع من نحو 22000 فرد عام 1972م إلى نحو 83000 فرد عام 1982م،[18] وصرفت عليه مبالغ وميزانيات طائلة، ومن جهة أخرى تميزت مؤسسة الجيش والأمن الليبي بشكل عام بضعف كفاءتها وتخلفها التقني وضعف المستوى العلمي لأفرادها وكوادرها نتيجة لطبيعة المؤسسة غير التنموية، ولعدم اهتمام ورغبة الدولة بتنمية الجوانب النوعية والابداعية للطاقات العسكرية البشرية عن طريق الاهتمام بالنواحي الكيفية العلمية والتقنية والمعنوية لكوادر هذه المؤسسات وتحسين كفاءة مخرجاتها، ولقد تم توزيع الرتب في الجيش وكذلك المناصب القيادية على أسس الروابط الاجتماعية والعلاقات الشخصية دون اعتبار الكفاءة والاحترافية، وكان التجنيد للجيش الليبي في هذه الفترة يتم اجباريا مع عدم وجود حوافز مادية أو معنوية مغرية لأفراده، في حين تم تحويل مبالغ مالية ضخمة للنفقات العسكرية وشراء وتكديس الأسلحة بكميات ضخمة واشارت تقارير مختلفة الى ان ليبيا انفقت على التسلح خلال الفترة من عام 1979 الى عام 1989م ما بين 15 الى 20 مليار دولار ليشكل هذا الانفاق نحو 7.5% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الليبي وهذه النسبة العالية للإنفاق العسكري في هذه الفترة التاريخية وضعت ليبيا ضمن العشرين دولة الأعلى انفاقا على التسلح في العالم، فمثلاً بلغت المشتريات الليبية من الأسلحة السوفياتية في الفترة ما بين عامي 1979 إلى عام 1983 ما قيمته 12095 مليون دولار، ونتيجة لشراء هذه الكميات الضخمة من الأسلحة دخلت ليبيا مرحلة الاستدانة المالية، حيث وصل مجموع

الديون الليبية المترتبة عليها لصالح الاتحاد السوفيتي السابق إلى نحو 10 مليارات دولار مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي،[19] ولقد ساهمت الطموحات التوسعية العسكرية للنظام السابق في دخول البلاد في حرب طاحنة مع دولة تشاد الجارة الجنوبية لليبيا وتعد الحرب الليبية التشادية أهم الحروب العسكرية التي تورطت فيها البلاد، حيث بدأت مع ارسال طرابلس قوات عسكرية لتشاد عام 1980م واستمرت الى عام 1989م شهدت هذه الحرب استنزافا اقتصاديا هائلا لليبيا إضافة إلى الاستنزاف والخسائر البشرية في دولة لم يتجاوز حجمها السكاني في تلك الفترة التاريخية 5 مليون نسمة، وكانت هذه الحرب حربا بالوكالة بين ليبيا من جهة وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية.

امتدت **المرحلة التاريخية الفرعية الثانية بين أعوام 1999-2011م** وتأرجحت سياسة الأمن القومي الليبية في هذه المرحلة بين اتجاهين اتجاه الانغماس والتفرغ للشأن المحلي الليبي على إثر الانفراجات الكبيرة لعلاقات ليبيا السياسية على المستوى الدولي حيث سادت حالة من الوفاق مع الدول الغربية أدت الى حدوث تسويات دبلوماسية تم على اثرها رفع العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، وبدأت البلاد من خلالها بالعودة تدريجيا إلى الساحة الدولية، ومن الناحية الأمنية شهدت هذه المرحلة تراجعا كبيرا في الانفاق العسكري وتخفيضا لعديد الجيش وحل وتسريح غالبية كتائبه وإعادة تشكيلها، أما الاتجاه الثاني فهو التوجه الى الاحتماء بقارة افريقيا والعمل على أنشاء الاتحاد الافريقي في عام 1999م نتيجة فشل مشروع الوحدة مع الدول العربية وتأزم العلاقات مع أغلب دولها، ولقد شهدت هذه الفترة ميلاد أول مؤسسة ليبية تعنى بشؤون الامن القومي تحت مسمى مجلس الأمن الوطني الذي تأسس في عام 2007 م[20] ويبين القانون التأسيسي لهذا الجهاز حدوث تطور وتوسع نسبي في مفهوم الأمن القومي الليبي لدى صناع القرار الليبي حيث أدخل في مفهومه بعض الابعاد الأمنية غير العسكرية كالبعد الاقتصادي والعلمي والمعلوماتي حيث نصت المادة الثانية فقرة 3 و4 و6 على إن مجلس الامن الوطني يختص بوضع الخطط والبرامج التي من شأنها تعزيز قدرات الدولة في مواجهة مصادر تهديد الامن الوطني والتعامل مع الازمات والكوارث واستقراء الاحتمالات حول المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها البلاد حاضرا ومستقبلا ووضع الحلول للتعامل معها وكذلك مراجعة السياسات التي من شأنها رفع المستوى المعيشي للأفراد لنشر الرفاهية والاستقرار.

يمكن القول باختصار انه رغم أهمية الاستقرار الأمني الداخلي الذي تحقق في فترة حكم النظام السابق بفعل السياسة الأمنية الصارمة التي أتبعها، والتي أدت إلى توفير أرضية مناسبة ومستقرة سمحت بنمو العمل وإقامة العديد من المشاريع وخطط التنمية الاقتصادية؛ ما أدى إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية مثل ارتفاع نسب النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، غير أن السياسات الأمنية والعسكرية التي اتبعت في الفترة المشار إليها اتسمت عموما بعدم الاستدامة وضعف الكفاءة واهدار المال العام، فضلا عن سوء التخطيط والعشوائية، ولقد ارتكزت هذه السياسة بالدرجة الأولى على المنظومة الأمنية العسكرية بديلا عن الاندماج بين المنظومتين الأمنية والتنموية؛ ما يعني ان تلك السياسة استبعدت بشكل عام المقاربات التنموية لمفهوم الأمن الحديث وأهمها المقاربة التنموية للأمن بصيغتها المستدامة.

1- سياسات التنمية في ليبيا للفترة ما بين عامي (1969-2011م)

نفذت الدولة الليبية في الفترة التاريخية الممتدة من عام 1970 م إلى عام 2011م العديد من الخطط والسياسات التنموية في شكل خطط قصيرة ومتوسطة المدى بالإضافة لتخصيص مبالغ سنوية لميزانيات التنمية والتحول، مستفيدة من الفوائض المالية الضخمة الناتجة من بيع النفط الخام وتصديره، ولقد بلغ اجمالي مخصصات التنمية للفترة من 1973 الى عام 1985م نحو 28 مليار دينار ليبي، [21] وهدفت الخطط التنموية بصفة عامة إلى رفع مستوى المعيشة، وتخفيف حدة الفقر وبالأخص لدى سكان الريف، وتوفير فرص العمل للسكان الليبيين، والتغلب التدريجي على التفاوت في المستوى الاقتصادي من خلال زيادة نسب النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة، ومن أهم الخطط التنموية التي أقيمت في عهد النظام السابق الخطة الثلاثية الأولى 1973-1975م والخطة الخمسية الأولى 1976-1980م والخطة الخمسية الثانية 1981- 1985م ولتحقيق الأهداف التنموية الموضوعة نفذت الدولة العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية الكبرى، فمن ناحية التنمية الزراعية اقامت الدولة الليبية العديد من المشاريع الزراعية الكبرى لزيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخصوصا من محاصيل الحبوب كالقمح والشعير وذلك في المنطقة الساحلية في سهل الجفارة وسهل بنغازي والجبل الاخضر وأيضا ولأول مرة في الأقاليم الصحراوية بسبها ووادي الشاطئ ووادي الحياة والكفرة في أقصى الجنوب الليبي،

بالإضافة الى تدشين المشاريع الاستيطانية الزراعية والرعوية في منطقة الساحل ومناطق الجنوب الليبي، وعملت الدولة من خلال هذه الخطط على تطوير وانشاء بعض الموانئ البحرية والجوية وانشاء الطرق البرية وتدعيم مشاريع البنية التحتية وتطوير وتدعيم الخدمات العامة الصحية والتعليمية والانشائية، وركزت الخطط التنموية المختلفة على النهوض بالصناعة وتطويرها وهدفت إلى خلق مراكز صناعية بعيدة عن قطبي التركز السكاني في مدينتي طرابلس وبنغازي مع ضرورة الاستفادة القصوى من الموارد الخام المحلية كالنفط والغاز والحديد، وذلك بإنشاء العديد من المجمعات الصناعية الكبرى كمجمع الحديد والصلب في مدينة مصراته ومجمعي ابي كماش وراس لا نوف للبتروكيمياويات ومصانع الاسمنت في كل من سوق الخميس والخمس وزليتن وبنغازي ودرنة وطبرق، ومصانع النسيج في جنزور والمرج وغيرها بالإضافة الى انشاء العديد من المصانع الخاصة بإنتاج المواد الغذائية، ومن اجل تقليل الضغط السكاني على المدن الكبرى عملت خطط التنمية المختلفة على إقامة المدن الصناعية والقرى الزراعية الجديدة في المناطق النائية حول خليج سرت كإنشاء مدينة البريقة النفطية ومدينة راس لا نوف ناهيك عن إقامة العديد من المشاريع الزراعية الاستيطانية والمشاريع الزراعية الإنتاجية بالسرير والكفرة ومكنوسة وغيرها.[22]

ورغم ما تحقق من مشاريع تنموية كبرى ساهمت بشكل عام في زيادة الإنتاج ودعم اقتصاد البلاد، حيث سجلت البلاد على مدى العقود الأربعة الماضية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وصلت في عام 2008م إلى نحو 6.1% فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006م نحو 11904 دولار للفرد،[23] وساهم ذلك في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي أدى إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطن الليبي بشكل عام، إلا أن البعض يصف هذه المؤشرات بأنها مؤشرات نمو وليس مؤشرات تنمية شاملة أو مستدامة فطوال العقود الأربعة الماضية كانت العملية التنموية في ليبيا تتصف غالبا بأنها ذات مدخلات عالية الكلفة مع مخرجات ضعيفة التنافسية والكفاءة، ودليل ذلك أن الاقتصاد الليبي كان ولا يزال الأقل تنوعا واستدامة بين اقتصاديات بلدان المنطقة و بين البلدان المنتجة للنفط، فالميزانية العامة للدولة تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تتجاوز 90% كما أن 96% من الصادرات الليبية لعام 2006م هي صادرات نفطية، وهذا الاعتماد المفرط على هذا المورد أدى إلى اعتماد كافة خطط

التنمية على أسعاره المتذبذبة فإي تذبذب في أسعاره بمعدل 10% يحدث خللً في الدخل القومي بمقدار 3% تقريبا،[24] مما يؤثر سلبا على تمويل الخطط والاستراتيجيات التنموية وقد يؤدي ذلك إلى عدم استدامتها وتوقفها، يضاف إلى ذلك الضعف المستمر لمساهمة القطاعات الانتاجية الرئيسة كالقطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وارتكاز الاقتصاد الليبي على قطاعات هامشية استهلاكية غير إنتاجية كقطاع الخدمات المتركز بشدة في المدن الساحلية.

المبحث الثالث : المشكلات المترتبة على ضعف التنمية المستدامة في ليبيا وتأثيرها على الاحداث السياسية والأمنية لعام 2011م

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى الآتي :

أولا : مشكلات ضعف التنمية المستدامة في ليبيا

سبق القول أن الدولة الليبية ركزت في سياستها للأمن القومي على البعد العسكري متجاهلة البعد التنموي المستدام، ولقد كررت نفس الخطأ في مجال التنمية بالتركيز على التنمية الاقتصادية المادية واهمال التنمية الشاملة والمستدامة، والأسواء من ذلك أن الاستثمار الاقتصادي المادي كان ضعيف الكفاءة وعالي التكلفة كما أنه لم يشمل كل حلقات وبنيات وأماكن الإنتاج وموارده المحلية، ولقد تم توظيف الرأسمال المادي المستثمر بشكل أكبر في قطاعات معينة (قطاع الخدمات) وفي أماكن محددة أكثر من غيرها (المدن الساحلية كطرابلس وبنغازي ومصراته) وفي عناصر إنتاجية دون غيرها (تركيز الاستثمار على المشاريع الاستهلاكية الخدمية سريعة الربح بدل توجيهه إلى استكمال البنية التحتية اللازمة لإكمال دورة الإنتاج المعتمدة على مدخلات الإنتاج المحلية الأقل تكلفة مثلا غياب شبكة النقل البري للسكك الحديدية اللازمة لتوسيع حلقات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي وتقليل تكلفته،[25] وكذلك عدم توجيه الاستثمار لاستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالإضافة إلى عدم توسع الدولة في إنشاء البنيات التحتية لقطاع الخدمات ولقطاع النقل البحري والجوي وتدشين المزيد من الموانئ البحرية والجوية الكبرى خدمة للتجارة والترانزيت للاستفادة من مزايا الموقع الجغرافي الممتاز لليبيا) ولقد اقيمت المشاريع الاقتصادية الزراعية والصناعية الباهظة التكلفة تحت شعار تحقيق الاكتفاء

الذاتي، وهذه الاخيرة تميزت بضعف كفاءة اداراتها وارتفاع تكلفة مدخلاتها وضعف تنافسية انتاجها، وبفعل تكثيف الاستثمار في قطاع الخدمات المتركز في البؤر الحضرية والمدن الساحلية الكبرى كطرابلس وبنغازي ومصراته تم تدعيم ثقافة الربح والاستهلاك بديلا عن ثقافة الانتاج، وساهمت مزايا الموقع الجغرافي الممتاز وتوفر الموانئ البحرية التي تتيح النقل الرخيص في المدن الساحلية الكبرى كطرابلس وبنغازي ومصراته في نمو هذه المدن وتحسين وازدهار قطاعها التجاري والخدمي وبفعل استمرار تدفق رؤوس الأموال إلى هذه المدن نتيجة الفوائض المالية الناتجة من بيع النفط وتصديره فإنها اكتسبت مع مرور الوقت ميزات تنافسية تراكمية قلما توفرت في مناطق أخرى من ليبيا، وهنا تفوقت هذه المدن حتى على نظرائها من المدن الساحلية المتوسطة والصغرى، وعندما زاد عدد سكان هذه المدن وتضخمت وتوسعت توسعا مفرطا جاء ذلك على حساب تقلص ظهيرها الزراعي والريفي الانتاجي ونتيجة لكل ذلك حدث اختلال في التوازن الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الريفية والحضرية من جهة وبين المناطق الساحلية والداخلية من ليبيا من جهة أخرى، ولقد أدت هذه المعادلة إلى اتساع الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والحضرية من جهة والمناطق الساحلية والداخلية من جهة أخرى والتي زادت من تدفق تيار الهجرة بين هذه المناطق وترتب على ذلك العديد من المشكلات التنموية والتخطيطية التي يصعب حصرها.[26]

لم تحظ الجوانب الكيفية لتنمية الكوادر البشرية في القطاعات الاجتماعية الثقافية والتعليمية والتقنية والصحية والبيئية والاعلامية بنصيب عادل ووافر من خطط التنمية قياسا بالجوانب المادية الكمية والعددية، لذلك بقيت المنظومة البشرية والاجتماعية للمجتمع ككل شبه معطلة و جامدة ومقاومة لكل تطور تنموي، ورغم أن 61% من سكان ليبيا هم من فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 29 سنة حسب إحصاء عام 2006م إلا أن نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب عانوا من عدم قدرتهم على دخول سوق العمل نظرا لضعف مهارتهم التعليمية والتقنية وعدم موائمتها مع سوق العمل،[27] فالدولة الليبية لم تهتم بتطوير الجانب الكيفي والابداعي لتعليم وتدريب عنصر العمل البشري وتوسيع قدراته ومداركه من خلال تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية النوعية للسكان وللكوادر الفنية من العمالة، ناهيك عن تردي وتآكل وضعف كفاءة بنيات الدولة ومؤسساتها الادارية الاقتصادية والبشرية

والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية والاعلامية والبيئية بشكل عام، وإذا كانت عوائد التنمية الاقتصادية في ليبيا ضعيفة وغير متوازنة بصفة عامة وإن الميزانيات المخصصة كانت كبيرة وضخمة، فإن النتيجة هي ارتفاع تكلفة مدخلات العملية التنموية وعدم تنافسيتها وضعف كفاءة مخرجاتها مقارنة حتى بالدول المجاورة، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة وفشلها في توزيع ثمارها توزيعا عادلا على كافة المدن والمناطق والأقاليم الليبية؛ ما يجعل تأثيرها التنموي على الدولة والمجتمع محدود وغير ملموس وغير مستدام، وهذا يبعد عنها صفة التنمية الحقيقية المستدامة وفق المفهوم الحديث للتنمية الذي يرى أن الهدف النهائي من التنمية هو جلب القوة والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للدولة وتحقيق الحد المعقول من رضا شعبها، وهو امر لم يتحقق في ليبيا حيث برزت العديد من المشكلات التي برهنت على القصور والفشل في تحقيق معظم الأهداف التنموية، ولقد رصدت العديد من المؤشرات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي برهنت على القصور والفشل في تحقيق معظم الأهداف التنموية، وكانت هذه المؤشرات بمثابة القنابل الموقوتة التي يمكن أن تهدد في المستقبل القريب الأمن القومي الليبي وتمس الوحدة والسيادة الوطنية والسلم الاجتماعي، ولقد أدى تراكم هذه المشكلات في المناطق الليبية المختلفة إلى تكوين حاضنة اجتماعية قابلة للعصيان والتمرد على الدولة ونظامها السياسي، ومن هنا جاءت الحركات الاحتجاجية الكبيرة المناهضة للنظام التي انطلقت في منتصف فبراير عام 2011م، وانتهت بإسقاط النظام السياسي، كرد فعل على تفاقم هذه المشكلات وعدم إيجاد حلول لها، ونظرا لصعوبة الحصول على مؤشرات نوعية حقيقية تقيس وتبين مشكلات التنمية المستدامة في ليبيا في القطاعات البشرية الاجتماعية والثقافية في الفترة التاريخية المشار إليها من جهة، وسهولة الحصول على هذه المؤشرات في قطاعات الانتاج الرئيسة للدولة من جهة أخرى، و لأهمية الدور الذي تلعبه القطاعات الإنتاجية الرئيسة في التنمية المستدامة في معظم دول العالم، لذا سنقتصر على حصر وتحليل مشكلات ضعف التنمية المستدامة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الليبي وذلك على النحو الآتي :

أ- مشكلات القطاع الزراعي

قبل اكتشاف النفط كانت الزراعة أهم القطاعات الرئيسة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني الليبي وفي بداية عقد الخمسينات من القرن الماضي بلغ عدد العاملين في

قطاع الزراعة أكثر من نصف عدد العاملين اقتصاديا وقدر نصيب الناتج الزراعي من الناتج القومي الإجمالي بنحو 60% عام 1954م فيما كانت المنتجات الزراعية تمثل أهم الصادرات،[28] ولقد حاولت الدولة الليبية في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي اصلاح القطاع الزراعي وتطويره وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكان الطموح هو الوصول وبأقل وقت ممكن إلى مستويات عالية من الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك بالتوسع الأفقي في زراعة محاصيل الحبوب كالقمح والشعير، وركزت الدولة بالخصوص على مناطق توفر المياه الجوفية في الجنوب الليبي لذلك أنشئت مشاريع زراعية ضخمة في هذه المناطق ورغم زيادة انتاج بعض المشاريع الزراعية المقامة في الجنوب إلى مستويات قياسية استطاعت الدولة من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض محاصيل الحبوب، الا أن التكلفة الحقيقية لزراعة وإنتاج هذه المحاصيل كانت كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية حيث تم اهدار كميات كبيرة من المياه الجوفية النادرة في عمليات الري في منطقة تعد من اشد مناطق العالم جفافا، ولم تسمح الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمناطق الجنوب الليبي الصحراوية الشاسعة والمتمثلة في فقر التربة وندرة السكان وبعد المسافة وضيق السوق وانعدام وضعف حلقات الإنتاج الزراعي التسويقية والتوزيعية بفعل عدم توفر النقل الرخيص والمناسب بالسكك الحديدية باستدامة هذه المشاريع، واذا اضفنا إلى ذلك سوء إدارة هذه المشاريع وضعف الانتاجية الراسية للهكتار الواحد وعدم الاهتمام بتأهيل العاملين في المشاريع الكبرى والمزارع الحديثة وتدريبهم على استخدام التقنيات الملائمة لزيادة وتحسين كفاءة الإنتاج، فإن ذلك أدى إلى ارتفاع تكلفة مدخلات هذه المشاريع وارتفاع أسعار منتجاتها مقارنة بالأسعار العالمية، فتكلفة انتاج القمح الليبي في بداية الثمانينات من القرن الماضي بلغت نحو 1350 دولار للطن الواحد في حين ان سعره العالمي في تلك الفترة لم يتجاوز 240 دولار للطن، [29] وأدت كل هذه العوامل إلى استنزاف الأموال المخصصة لهذه المشاريع وإلى تعطلها في نهاية المطاف.

وبالرغم من توفر مقومات الزراعة الناجحة في أجزاء كبيرة من المنطقة الساحلية الشمالية من ليبيا كسهل الجفارة وسهل المرج وبنغازي إلا أن ضعف الادارة الجيدة لهذه المقومات وعدم كفاءة مخرجاتها الزراعية من جهة، واستمرار عدم إيجاد حل لمشكلة اختلال التوازن السكاني بين أجزاء المنطقة الساحلية ذاتها من جهة، وبين المنطقة الساحلية

والمناطق الجنوبية من ليبيا من جهة أخرى، اضافة الى ضعف كفاءة الاستثمار وتركز غالبيته في قطاع الخدمات المربح في المدن الساحلية الكبرى من جهة أخرى، فإن ذلك أدى إلى حدوث ضغط كبير على الموارد الطبيعية المتاحة في بعض أجزاء المنطقة الساحلية الليبية المكتظة بالسكان لا سيما حول المدن الساحلية الكبرى، خاصة موارد المياه والأراضي الزراعية النادرة ما نتج عنه اتساع الفجوة بين الطلب على المياه والغذاء والإنتاج المتاح منهما، بالإضافة إلى رصد العديد من المشكلات البيئية والتنموية الخطيرة والتي لم تكن معروفة سابقا في المنطقة الساحلية الليبية وفي المناطق الأخرى المكتظة بالسكان ومنها تلوث المياه الجوفية وتملح التربة واشتداد خطر التصحر وتفشي البطالة ونقص الخدمات وانخفاض مستوى المعيشة وفقدان الأمن المائي والغذائي للسكان،[30] وباستمرار هذه المشكلات وعدم إيجاد حلول لها، فإن ذلك أدى إلى تذمر وتململ السكان على سياسات الدولة وخططها التنموية، ورغم تخلي غالبية السكان المحليين تدريجيا عن مناطقهم الريفية الزراعية وعزوفهم عنها، وهجرتهم وتحولهم الى قطاع الخدمات المتركز في المدن الرئيسة، الا أن هذا القطاع لم يكن أفضل حالاً حيث أصبح مع مرور الوقت أكثر عجزا عن الوفاء بالتزاماته تجاه النمو السكاني وتدفق الاعداد الغفيرة من السكان المهاجرين، ونتيجة لنمو السكان وزيادة تيار الهجرة من المناطق الزراعية والريفية إلى هذه المدن زحفت المناطق الحضرية على ما تبقى من الأراضي الزراعية، وأصبح معظم السكان الليبيين في الوقت الحاضر يعيشون حياة حضرية مشتغلين في الوظائف الإدارية ومعتمدين على الانشطة التجارية والخدمية، وباختصار يمكن رصد العديد من المؤشرات التي دلت على فشل وتعثر وعدم استدامة خطط التنمية الزراعية والريفية في ليبيا وقصورها عن تحقيق أهدافها ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

1- زيادة تيار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسة حيث بلغ عدد المهاجرين الليبيين داخليا في عام 1973م نحو 256289 مهاجر ارتفع حسب أحصاء عام 1995م إلى نحو 462679 مهاجر[31]، وفي ظل التركز الحضري والنمو السكاني وتدفق المهاجرين عجز قطاع الخدمات الحكومي المتركز في المدن الكبرى عن تلبية احتياجات السكان المتزايدة من الخدمات وبفعل تردي الخدمات وغيابها ظهرت مع مرور الوقت خيبة أمل كبيرة للمهاجرين الليبيين داخليا؛ نتيجة فقدان الثقة في الحصول على

الخدمات والسكن والوظائف وزاد الأمر سوءا ارتفاع نسبة البطالة بين سكان المدن في السنوات الاخيرة إلى مستويات كبيرة، كما زاد انفاق الدولة على استيراد الغذاء من الخارج لإطعام هؤلاء السكان حيث ارتفعت فاتورة استيراد الغذاء إلى أكثر من مليار دينار سنويا عام 2006م .

2- زيادة نسبة التحضر في ليبيا (عدد السكان القاطنين في المدن) من نحو45% عام 1970م إلى نحو 75% من سكان البلاد عام 1984م وإلى نحو 89% من سكان البلاد عام 2006م،[32] وبفعل تكدس السكان داخل المناطق الحضرية فإن ذلك أدى إلى ارهاق قطاع الخدمات الحضري الذي أصبح يتطلب استثمار المزيد من الأموال للإنفاق عليه، ولقد أدى التركز الحضري للسكان في المدن واستمرار توسعها الافقي إلى زيادة نسبة المساحات المستغلة حضريا وبالتالي تقلص مساحة الأراضي الزراعية اللازمة لإعالة السكان فمثلا انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية للهكتار الواحد في المنطقة الساحلية الليبية من نحو 2.47 هكتار للفرد عام 1954م إلى 0.090هكتار فقط للفرد عام 2007م.[33]

3- تقلص مساحة الأراضي الزراعية الكلية في عموم البلاد من نحو 2640614 هكتار عام 1984م الى نحو 1105357 هكتار عام 2007م بنسبة تناقص قدرها 58%.[34]

4- انحدار النسبة المئوية للعاملين في القطاع الزراعي إلى أجمالي العاملين في ليبيا من نحو 60% تقريبا عام 1954م إلى نحو 4% فقط عام 2007م، وكذلك انحدرت النسبة المئوية لنصيب الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي الليبي بما يقارب نفس النسبة تقريبا خلال نفس الفترة ولقد أدى ذلك إلى ازدياد الضغط على قطاع الخدمات وارتفاع نسب البطالة.[35]

5- ارتفاع نسبة الحائزين الزراعيين غير المتفرغين للعمل الزراعي من نحو 72% عام 1987م إلى نحو 77% عام 2007م وهذا أدى كذلك إلى نقص العاملين في قطاع الزراعة وزيادة نسبة البطالة.[36]

6- فشل وتعثر معظم المشاريع التنموية الزراعية والرعوية التي أقامتها الدولة.

7- زيادة احتمالية فقدان الأمن المائي بفعل قرب نفاذ المخزون المائي الجوفي في المنطقة الساحلية الليبية نتيجة للاستغلال الزراعي والحضري الجائر الذي ترافق مع نمو

السكان وارتفاع نسبة تحضرهم، وفي عام 2006م تم استخدام نحو 81% من المياه المتاحة في المنطقة الساحلية في الأغراض الزراعية على الرغم من استيراد كميات ضخمة من الغذاء من الخارج، وبفعل الضخ الجائر للمياه الجوفية تقلصت إمكانيات التنمية الزراعية وتفاقمت مشكلة نقص المياه ووصلت كمية العجز المائي في المنطقة الساحلية الليبية في عام 1999م إلى نحو 1.2 مليار م3 ما يمثل نسبة تقدر بنحو 45% من الاحتياجات الكلية للمنطقة.(37)

8- تدهور الأمن الغذائي وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الغذائية المهمة كمحصول القمح إلى أقل من 40% في فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي؛ مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات وزيادة قيمة الدعم المخصص للسلع الغذائية الرئيسة وارهاق الميزانية العامة، ولقد ارتفعت قيم الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا من نحو 39 مليون دينار عام 1970م إلى نحو 1216مليون دينار عام 2007م حيث مثلت واردات الغذاء الليبية نحو 2.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الثابتة ونحو 3% من قيمة الصادرات لعام 2007م.(38)

ب- مشكلات القطاع الصناعي والخدمي

قامت الدولة الليبية في الفترة التاريخية المشار إليها بإنشاء وتدشين العديد من المشاريع الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية الكبرى ونذكر منها على سبيل المثال مجمع الحديد والصلب في مدينة مصراته ومجمعات تكرير النفط في مدن الزاوية والبريقة وراس لأنوف ومصانع المواد البتروكيميائية في البريقة وابي كماش وراس لأنوف والعديد من المجمعات الصناعية الأخرى التي انتشرت في جميع انحاء البلاد كمصانع المواد الغذائية ومصانع الاعلاف ومصانع النسيج وغيرها وعلى الرغم من تأسيس بعض المشاريع الصناعية الانتاجية الضخمة على غرار مجمع الحديد والصلب في مصراته وغيرها من المشاريع الاخرى على أساس الاستفادة القصوى من المواد الخام المحلية الا أن معظم مدخلات هذه الصناعات أتت من خارج الحدود وبتكلفة عالية فمثلا تأتي كل احتياجات مجمع الحديد والصلب من خام الحديد من الخارج وذلك على الرغم من توفر خامات الحديد وبكميات ضخمة في منطقة وادي الشاطئ جنوب البلاد ويرجع سبب عدم استغلال هذه الخامات إلى عوامل عدة يأتي في مقدمتها انعدام وجود خط للسكك الحديدية لنقل خامات

الحديد من الجنوب الليبي إلى المنطقة الصناعية مصراته التي تقع في شمال البلاد بالإضافة إلى ذلك يواجه هذا المشروع أسوة ببقية المشاريع الانتاجية الأخرى العديد من المشكلات الأخرى كضعف الإنتاجية وسوء الإدارة وعدم مواكبة التقنيات الحديثة وضعف الجوانب التأهيلية والتدريبية للعاملين.

وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات الليبي كان المسؤول الأول على استقطاب السكان للعيش والعمل في المدن والمراكز الحضرية الساحلية نتيجة مزاياه النسبية العديدة ودعم الدولة له، الا ان العديد من المؤشرات أثبتت أنه في تراجع مستمر ولقد تسبب الضغط المتزايد بفعل النمو السكاني والتركز الحضري في المدن من جهة، وانعدام التخطيط المستدام لهذا القطاع من جهة أخرى، في حدوث مشكلات عديدة عصفت بهذا القطاع وارتبطت به والتي من أهمها تدهور وعدم كفاية وكفاءة خدمات المياه وخدمات الصحة والتعليم وازدياد معدلات البطالة بين الشباب ومشكلات الجريمة والتلوث وغيرها من المشكلات، وعموما يمكن حصر بعض المؤشرات التي دلت على ضعف وتعثر وعدم استدامة خطط التنمية الصناعية والخدمية في ليبيا على النحو الآتي :

1- ضعف انتاج وانتاجية القطاع الصناعي الليبي بشكل عام حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الليبي في المتوسط نحو 4.4% فقط، وذلك في الفترة الممتدة بين عامي 1973 و 2002م،[39] وترتب على ضعف الانتاج والإنتاجية مشكلات عدة أهمها عدم كفاية الانتاج المحلي الصناعي وارتفاع تكلفته، وعدم قدرة المواطن على شرائه.

2- فشل قطاع الصناعة الليبي في جذب القوى العاملة ودعم قطاع التوظيف ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بين العاملين الليبيين فحسب الإحصاء السكاني لعام 2006م جذب هذا القطاع نحو 47190 عامل فقط، وهذا العدد لا يمثل سوى نحو 3.5% فقط من اجمالي عدد المشتغلين الليبيين في قطاعات الاقتصاد الوطني، وعند مقارنة هذا القطاع بقطاع الخدمات في نفس السنة نجد أن قطاع الخدمات الحكومي غير الانتاجي جذب نحو 1037509 عامل إي بنسبة تعادل نحو 78% من مجمل أعداد المشتغلين الليبيين.[40]

3-التبعية الخارجية للقطاع الصناعي الليبي ذلك ان معظم التقنيات والآلات وكذلك المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية أتت من خارج البلاد، فمثلا بلغت كميات

الحديد الخام التي استوردتها ليبيا من الخارج في الفترة الممتدة ما بين عامي 2004م إلى عام 2010م نحو 15 مليون طن،[41] هذه الكميات من خام الحديد كلفت الدولة الليبية ملايين الدولارات، وفي ظل الارتفاع السنوي المستمر لأسعار خام الحديد المستورد فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة مدخلات صناعة الحديد والصلب الليبية وضعف مردودها الاقتصادي والاجتماعي وانخفاض قيمتها المضافة.

4-غلبة الصفة الاستهلاكية (الخفيفة) للصناعة الليبية فمعظم الصناعات المقامة مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة التعليب هي صناعة موجهة للاستهلاك المحلي وبالتالي فإن تأثيراتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية كانت محدودة جدا وغير مستدامة.

5-عدم عدالة التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية والخدمية أدى إلى تركزها في بعض المناطق والمدن الساحلية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية وغيرها وغيابها عن المناطق والأقاليم الليبية الداخلية الأخرى، وهذا أدى إلى زيادة فروقات الدخل ونسبة العمل والتشغيل بين المواطنين وزيادة حدة الشعور بالتهميش والظلم والاحتقان بين المناطق، وقد تم التعبير عن هذا الشعور في السابق بحركة الهجرة الجماعية كثيفة من هذه المناطق إلى تلك المدن، أما في عام 2011م فتحول التعبير عن ذلك الشعور إلى حركات احتجاجية مناهضة للنظام.

6-عجز قطاع الخدمات الليبي وفشله في تلبية حاجات المواطنين المتطورة والمتزايدة وخصوصا في قطاعي الصحة والتعليم والإسكان وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات المدعوم من الدولة والمرتكز على الوظائف الادارية يعول ويوظف أعداد كبيرة من العمال الليبيين الا أن هذا القطاع يستند في معظمه على الوظائف الإدارية للقطاع الحكومي حيث جذب هذا القطاع نحو ثلثي أعداد المشتغلين الليبيين حسب احصاء عام 2006م،[42] لذلك يتسم هذا القطاع بطابعه الاستهلاكي غير الإنتاجي وغير المستدام وباعتماده المفرط على ميزانية الدولة الأكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن ذكر بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى التي ساهمت في زيادة احتقان الشعب الليبي وتعميق الفجوة بينه وبين النظام السياسي ما سمح بتسارع حركة الاحتجاجات وزيادة زخم المطالب الشعبية وتفجر الأوضاع الأمنية عام 2011م وذلك على النحو الآتي:

1-ارتفاع معدل البطالة بين افراد القوة العاملة إلى نحو 21% حسب الإحصاء السكاني لعام 2006م.[43]

2-ارتفاع معل التضخم المقاس بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من نحو 6.2% عام 2007م إلى نحو 10.4% عام 2008م.[44]

3-تأخر وعدم رغبة النظام السياسي بالإصلاح السياسي وتمسكه بفكرة ما يسمى بحكم الشعب لنفسه ما أدى إلى تململ الشعب وزيادة رغبته في التغيير السياسي.

4-توجه النظام السياسي في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي إلى الاستثمار الاقتصادي والسياسي في قارة افريقيا أدى إلى ما يسمى بالتوسع المفرط وهدر المزيد من الأموال تحت عنوان الاستثمار في افريقيا وهذا يعني عدم قدرة الدولة الليبية على الموائمة بين رغبة القيادة العليا في التوسع وبسط النفوذ الاقتصادي من جهة، وبين تكاليف ذلك التوسع من جهة أخرى، لأن تكاليف التوسع الاستثماري لليبيا في افريقيا أكبر من عوائده للعديد من الأسباب والتي من أهمها ضعف كفاءة المؤسسات الليبية والعناصر البشرية القائمة بالاستثمار الخارجي، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي للدول الافريقية وافتقارها إلى المؤسسات، ناهيك عن رفض الشارع الليبي لهذا التوجه لذلك فإن تمويل ليبيا لمشاريعها الاقتصادية الخارجية الضخمة حمل أعباء مالية اضافية على الدولة وأتى ذلك على حساب الاهتمام والنهوض بالوضع المحلي الداخلي.

ثانيا: تأثير ضعف التنمية المستدامة على الأحداث الأمنية والسياسية لعام 2011م

تظهر المؤشرات والأرقام السابقة وجود مشكلات تنموية كبيرة وعميقة دلت على فشل الخطط التنموية التي وضعتها الدولة طيلة الأربعين سنة الماضية، كما دلت هذه المشكلات واستمرار تراكمها وعدم إيجاد حل لها على أن الهدوء والاستقرار الأمني الذي تمتعت به ليبيا طوال العقود الماضية ما هو إلا الهدوء الذي يسبق العاصفة، وأن الأوضاع الأمنية والتنموية في ليبيا كانت خطيرة وعلى صفيح ساخن وأنها في انتظار ساعة الانفجار وبالفعل حدث هذا الانفجار في منتصف شهر فبراير عام 2011م، حيث انطلقت العديد من المظاهرات الاحتجاجية الشعبية التي قادها الشباب الليبيين للمطالبة بالإصلاح السياسي ونشر العدالة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التهميش والبطالة وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الليبيين، ولقد انطلقت هذه المظاهرات

يوم 15 فبراير لعام 2011م في بعض مدن شرق ليبيا خصوصا في مدن البيضاء وبنغازي ولكنها سرعان ما انتشرت وتوسعت في كل مناطق ليبيا ليزداد سقف المطالب من الإصلاح السياسي وتحسين الاوضاع المعيشية إلى ضرورة تغيير النظام السياسي واسقاطه، وساعد على تقوية وتصعيد الحركة الاحتجاجية استغلال بعض الأطراف الخارجية لهذه المطالبات، لذلك اتسع نطاق هذه التظاهرات وتصاعدت الأحداث بعد ذلك بشكل ملفت حتى وصل الأمر الى استيلاء المتظاهرين على مقرات الأمن ومراكز الشرطة في العديد من المناطق والمدن الليبية، لاسيما في المنطقة الشرقية التي خرجت فعليا عن سيطرة النظام السياسي السابق، وبفعل المواجهات العنيفة بين القوات الموالية للنظام السابق وبين قوات الثوار تم تسجيل أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، ونتيجة للتدخل الخارجي حصل تدويل للازمة الليبية وأصدر مجلس الأمن القرارين الدوليين رقمي 1970 و 1973 لعام 2011م وتم بموجب القرار 1973 فرض حظر جوي على كامل البلاد No Fly Zone لتدخل البلاد في اتون مواجهات مسلحة وحرب داخلية استمرت لمدة ثمانية أشهر حتى سيطر الثوار اخيرا على العاصمة طرابلس، ولتبدأ مرحلة سياسية جديدة حيث دخلت البلاد على اثرها فترة زمنية من عدم الاستقرار والأمن.[45]

المبحث الرابع : استراتيجية عامة مقترحة للأمن والتنمية المستدامة في ليبيا

يجب أن ترتكز إي استراتيجية مقترحة للتنمية المستدامة في ليبيا على دمج السياسات الأمنية مع السياسات التنموية والتركيز على التنمية البشرية والاجتماعية للسكان والقضاء على التهميش وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة والموارد من خلال تخفيض التكلفتين البيئية والاقتصادية للمشاريع التنموية المختلفة، وعلى المسؤولين وصناع القرار العمل على توظيف واستثمار المرتكزات غير المادية للتنمية إلى جانب مرتكزاتها المادية، فإلى جانب الاهتمام بالموارد الاقتصادية والطبيعية واستيراد المعدات والتقنيات المختلفة وغيرها يجب تعزيز مستويات السكان والرفع من قدراتهم ومهاراتهم العلمية والتقنية والثقافية والوطنية والأخلاقية، وهي جوانب مهمة للقائمين على التنمية من المسؤولين والسكان العاديين لأنها تبين مدى قدرة الدولة والمجتمع على انجاز أهداف التنمية، وتبين كذلك مدى ادراك السكان ووعيهم بأهمية التنمية وضرورتها للمجتمع، ومن المهم جدا كذلك العمل على تمتين قوة مؤسسات الدولة وتحسين نوعية الإدارة ورفع كفاءتها، وللوصول إلى

استراتيجية تنموية ناجحة في ليبيا يجب تجنب العوائق والعقبات والعراقيل التي أدت إي ضعف وفشل الخطط والاستراتيجيات التنموية السابقة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج الخطط الأمنية بالخطط التنموية وإعطاء الأولوية للمقاربة التنموية للأمن، مع الاخذ في عين الاعتبار أن معالجة المشكلات الأمنية لا يمكن أن يتحقق بدون معالجة القضايا التنموية، ولا يمكن علاج القضايا التنموية الا بتحقيق التنمية المستدامة التي يمكن بواسطتها ومن خلالها الوصول إلى الأمن والاستقرار.

باختصار تهتم الاستراتيجية المقترحة للتنمية المستدامة في ليبيا بمعالجة والنهوض بالجوانب الشاملة للتنمية المستدامة من خلال مسارين مهمين يجري التركيز عليهما وتطويرهما في نفس الوقت و هما :

1-المسارالأول: يهتم بالتركيز على تنمية الجوانب الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية الإعلامية والبيئية والثقافية للمجتمع تنمية شاملة ومستدامة، فمثلا تتطلب التنمية المستدامة للجانب الأمني العسكري تطوير المؤسسة الأمنية العسكرية لتصبح مؤسسة ذات صبغة أمنية تنموية من خلال تطوير الكوادر والمخرجات العسكرية الأمنية والرفع من قدراتهم العلمية والتقنية، والنهوض بطاقاتهم البشرية الابداعية وضرورة مشاركة المؤسسة في تنمية وتطوير المجتمع بحيث تصبح مثلها مثل المؤسسات الأمنية في الدول المتقدمة مؤسسة ذات وظائف متعددة و لا تقتصر وظيفتها على الجانب العسكري الأمني فقط، وتتطلب تنمية الجانب السياسي الإصلاح السياسي والتداول السلمي على السلطة والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار من قبل جميع المواطنين وكل الأقاليم لمنع احتكار السلطة وتحقيق الرضا الشعبي، أما الجانب الاقتصادي المستدام فيتطلب مراعاة التكلفة البيئية للمشاريع المختلفة وتحقيق الكفاءة في الاستثمار فمثلا يجب التركيز على الإدارة الجيدة لمقومات الزراعة الناجحة في شمال البلاد، و استخدام طرق الري الحديثة والتركيز على المزروعات التي لا تستهلاك كميات كبيرة من المياه، و ويتطلب الأمر كذلك تدشين البنية التحتية وتطوير النقل بكل أنواعه ليشمل معظم الأقاليم والمناطق الداخلية الليبية وخصوصا المناطق النائية والمنعزلة؛ وذلك للقضاء على التهميش الاقتصادي وللتقليل من المركزية الإدارية، وفك العزلة عن المناطق البعيدة عن مركز الدولة خصوصا في الأجزاء الشرقية و الوسطي والجنوبية من البلاد، مع التركيز على تطوير شبكة النقل بالسكك

الحديدية للوصول إلى الموارد غير المستغلة، وانشاء الموانئ والاستفادة من الموقع الجغرافي الممتاز لليبيا للتجارة والترانزيت، وتوسيع وتطوير الخدمات، وكل تلك الإجراءات ستساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يستند على الرفع المستمر لمستوى معيشة السكان وعدالة توزيع النمو، وتقليل حدة الفقر وخفض معدلات البطالة والتضخم، وتتطلب التنمية الاجتماعية المستدامة للمجتمع الليبي كسر الجمود والسلبية الاجتماعية والقبلية والرقي بالمواطن الليبي من الولاء للقبيلة وللمجتمع الضيق والانحسار فيه إلى الولاء للدولة والثقة في امكانياتها ومواردها والارتباط بها، وبث الروح الوطنية والتعاون و التضامن والمشاركة الإيجابية لكل أفراد المجتمع لتحقيق أهداف التنمية والتمتع بآثارها الإيجابية، ويدخل في اطار هذا الجانب التنمية المكثفة والمستمرة للعنصر البشري الليبي من الناحية الكيفية والابداعية التعليمية والتثقيفية والاعلامية النوعية، وتحسين إنتاجية العنصر البشري باعتباره وسيلة وهدف النشاط التنموي وذلك من خلال تدريبه وتشجيعه على استغلال الموارد البيئية والاقتصادية المتاحة بصورة أكثر كفاءة وعقلانية.(46)

2-المسار الثاني: يهتم باستثمار كل الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها تقليل حدة المركزية والقضاء على التفاوت الإقليمي التنموي بين المناطق الليبية لاسيما بين المدن الساحلية الكبرى وبين أريافها من جهة، وبين المدن والمناطق الساحلية من جهة والمناطق الداخلية الوسطى والجنوبية من جهة أخرى، ويمكن إيجاد حل لمشكلة التفاوت الإقليمي والهيمنة المركزية لبعض المدن الساحلية عن طريق إعادة توزيع السكان وتوسيع مناطق انتشارهم الحالية، وكذلك توسيع مجالات الاستثمار الاقتصادي ورفع كفاءته، ولا نقصد بتوسيع انتشار السكان ترحيلهم إلى أطراف الصحراء الليبية ولكن نقصد به إعادة توزيع السكان خارج المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية و إعادة توزيعهم على ارياف المناطق الحضرية ذاتها وفي المناطق الساحلية الوسطى والشرقية، فالسبب الرئيسي لغالبية مشكلات ليبيا التنموية يكمن في تركز سكانها في نطاقات محددة بإقليمها الساحلي لاسيما حول مدنها الساحلية الكبرى فنحو 80% من سكان ليبيا يعيشون في مساحة لا تتجاوز نحو 12% من مساحة البلاد، ويزداد تركز السكان الليبيين عنفا في المنطقة الساحلية الغربية الممتدة من طرابلس شرقا إلى زوارة عند الحدود التونسية غربا فهذا الشريط الذي يحتضن سهل الجفارة وهو سلة غذاء ليبيا والذي لا يتجاوز بعده عن خط الساحل نحو

20 كم يشغل مساحة تقدر بنحو 3% فقط من مساحة ليبيا بينما يقطنه نحو 55% من إجمالي سكان البلاد[47]، ومن جهة أخرى تعاني المنطقة الساحلية الوسطى والشرقية (بلديات المرج والجبل الأخضر وسرت وبعض أجزاء مصراته وبعض البلديات الساحلية الأخرى) من تشتت سكاني واضح وهذه المناطق بمساحاتها الحالية وامكانياتها الاستثمارية التنموية قادرة على استيعاب ملايين السكان ومئات المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، وذلك خلافاً للوضع السكاني الضاغط على الموارد في بعض مدن الساحل الغربي، ويمكن من خلال التوجه إلى هذه المناطق التي لا تعاني من ضغوط سكانية تتويع الاستثمار الاقتصادي وتوسيع انتشاره الجغرافي خارج المدن الساحلية الكبرى وبالأخص طرابلس وبنغازي، ولنجاح الاستثمار ورفع كفاءته يجب أولاً الاهتمام بالاستثمار في البنية التحتية وانشاء شبكة طرق متنوعة وتدشين شبكات للسكك الحديدية وكذلك العمل على الاستثمار في خلق موارد جديدة أكثر استدامة في المناطق الداخلية غير الساحلية والمناطق الصحراوية الواسعة القليلة السكان والمنعزلة كإنشاء مزارع لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتكثيف زراعة الأشجار الدائمة التي تلائم البيئة الليبية فمثلا يمكن غرس الملايين من أشجار النخيل وإنتاج أصناف التمور بأسعار تنافسية تلائم الأسواق المحلية والدولية والاستفادة من كون هذه الأصناف من التمور المنتجة ذات أسعار عالية و لا تحتاج لكميات كبيرة من المياه، ومن ناحية أخرى يمكن انشاء المدن والقرى السياحية والعلمية والعسكرية في المناطق الداخلية المنعزلة في وسط وجنوب ليبيا وذلك بعد تزويدها بالطاقة الشمسية، وذلك لتشجيع السكان على استيطان هذه المناطق واستثمار مواردها، كما يمكن الاستفادة من الموارد الموجودة سابقا في هذه المناطق بصورة أكثر كفاءة وعقلانية، أن الهدف من التركيز على هذا المسار هو إيجاد حل لمشكلتي سوء التوزيع الجغرافي للسكان وسوء الاستثمار وضعف كفاءته وهما مشكلتان مرتبطتان ببعضهما، فخطوة إعادة انتشار السكان خارج المدن الكبرى وتوسيع نقاط انتشارهم أبعد من نطاق تركزهم الحالي ستعيد توزيع وتوسيع خريطة الاستثمار الاقتصادي في ليبيا، وفي المقابل فإن توسيع الاستثمار إلى مناطق جغرافية جديدة ورفع كفاءته سيؤدى إلى إعادة توزيع السكان ومن خلال ذلك يمكن إعادة توزيع السكان والاستثمار في نفس الوقت، ويؤدي هذه الاجراءات إلى تعزيز فرص نجاح التنمية في ليبيا لأن المشكلة التنموية في ليبيا هي في المقام الأول مشكلة جغرافية سكانية توزيعية

تتعلق بسوء توزيع السكان، حيث نجد تركز سكاني عنيف في بعض المناطق الساحلية الصغيرة المساحة القليلة الموارد كما هو الحال في مدن الساحل الغربي بينما نجد في المقابل تشتت سكاني واضح حتى في بعض المناطق الساحلية الأخرى كالمنطقة الساحلية الوسطى والشرقية اللتان تضمان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وكميات كبيرة ومتنوعة من الموارد المختلفة القابلة للاستثمار، ناهيك عن الموارد الغزيرة في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، وتحتاج هذه المناطق فقط إلى اكتشافها واستثمارها وتنميتها، وهكذا فإن إيجاد حل لهذه المشكلة التوزيعية سيؤدي إلى خلق توازن بين النمو السكاني وبين الموارد المتاحة ومن خلال ذلك يمكن إعادة توجيه الاستثمار و التغلب تدريجيا على المشكلات التنموية كالبطالة والتضخم والعجز المائي والغذائي والخدمي والانفجار الحضري في المناطق الليبية المكتظة بالسكان.[48]

الخاتمة

تناول البحث بالدراسة والتحليل مفهومي الأمن القومي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما كدراسة حالة عن دولة ليبيا في الفترة الممتدة ما بين أعوام (1969–2011م) ولقد توصل البحث إلى نتائج عدة أهمها: العلاقة بين الأمن والتنمية المستدامة علاقة ترابط وتكامل فالتنمية المستدامة ضرورة لتحقيق الأمن وتثبيته كما أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها الا في ظل بيئة آمنة.

1–حدوث تطور مهم في مفهومي الأمن والتنمية الحديثين ما نتج عنه إعادة صياغة وتعريف هذين المفهومين فالأمن الحديث لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط ولكنه أصبح منظومة شاملة تهتم بتعزيز وتطوير الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية والبيئية، كما ان التنمية لم تعد تقتصر على تطوير الجانب الاقتصادي المادي فقط ولكنها عملية مستمرة تتطلب التطوير المستدام لكافة قطاعات الدولة ومكوناتها المختلفة.

1–يعاب على سياسات الأمن القومي المتبعة في ليبيا في فترة حكم النظام السابق بأنها كانت نتاجا لفكر النظام السياسي الحاكم الذي هدف في المقام الأول إلى حماية هذا النظام عن طريق عسكرة الدولة واضفاء الصبغة العسكرية الأمنية عليها، عوضا عن تنميتها بصورة مستدامة، ومما زاد الطين بلة أن السياسات الأمنية في ليبيا بصفة عامة لم يكن لها

أهداف تنموية ولم تعتمد على الأدوات التنموية وإنما اعتمدت غالبا وفي معظم الأحيان على الأدوات الأمنية الخشنة كطريقة وحيدة لتحقيق الاستقرار، كما أنها لم ترسم عبر مؤسسات أمنية حقيقية راسخة لذلك اتسمت بالجمود والتخلف وعدم مواكبة التطورات الحديثة والتي نادت بضرورة توحيد ودمج السياسات الأمنية والتنموية وعدم فصلها.

2-اتسمت السياسة التنموية المطبقة في فترة حكم النظام السابق بالعديد من الأخطاء والسلبيات التي نتج عنها العديد من المشكلات التي ظهرت في أواخر فترة حكم النظام السابق في صورة أرقام ومؤشرات بينت ضعف وهشاشة وفشل عمليات التنمية في ليبيا ككل، ومن أهم مشكلات التنمية في ليبيا تركيزها على التنمية الاقتصادية المادية عوضا عن التنمية الشاملة المستدامة، بالإضافة إلى تفشي البطالة بين الشباب وانهيار الخدمات وضعف كفاءة الاستثمار المادي وتوجيه أغلبه نحو قطاع الخدمات المتركز في المدن الساحلية الكبرى، وعدم وجود مخطط استراتيجي شامل لتنويع مصادر الدخل الوطني، وعدم عدالة توزيع فوائد التنمية لكل المناطق نتيجة سوء توزيع السكان وتخلف الجانب النوعي لتنمية العنصر البشري.

3-أدى عدم فهم المسؤولون وصناع القرار في ليبيا لطبيعة العلاقة الخاصة والمترابطة بين الأمن والتنمية المستدامة من جهة وتركيز النظام السياسي السابق على اعطاء الأولوية للمقاربة الأمنية العسكرية من جهة أخرى، إلى سوء استخدام أموال وموارد الشعب الليبي وتبديدها وبدلا من صرف هذه الأموال لأجل خلق وتأسيس قواعد متينة للتنمية المستدامة فإنها صرفت على شراء الأسلحة وتكديسها، ونظرا لتأخر النظام السياسي السابق في تبني سياسة تعمل على توحيد سياستي الأمن والتنمية ودمجهما ومع تراكم الأخطاء ومرور الوقت تعثرت الخطط الأمنية والتنموية لذلك انفجرت أحداث السابع عشر من فبراير عام 2011م وظهرت الحركات الاحتجاجية والمطلبية في كافة أنحاء البلاد والتي انتهت بسقوط النظام السياسي السابق.

المراجع والهوامش :

1- عبدالله محمد سعيد، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، بنغازي، ص189.

2- المصدر السابق نفسه،ص195

3- الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2003،ص20

4- المصدر السابق نفسه، ص33

5- عبدالله محمد سعيد، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص358

6- بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق،عمان،1992،ص167

7- المصدر السابق نفسه،ص167-168

8- مبروك ساحلي، العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد51، يونيو،2019،م،ص491.

9- www.Politics-dz.com

10- www.dictionary.cambridge.org/dictionary

11- مبروك ساحلي، العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي، مصدر سابق، ص488

12- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، نيويورك،2003،ص22

13- منصور محمد الكيخيا، المتغيرات السكانية والتنمية، بحث منشور في" مؤتمر السكان والتنمية" تحرير، سالم ابوعائشة، ميلاد سعد ميلاد، اكاديمية الدراسات العليا،جنزور،21-22-11-2004،ص282

14- المصدر السابق نفسه، ص284

15- بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة، احمد عبد الكريم، دار الأهالي للنشر، ط1، 1999، ص33

16- اقوال وخطب معمر القذافي بين عامي 1973-1975، في كتاب ثورة الشعب العربي الليبي، بدون مؤلف،طرابلس،1973.

17- أحداث السابع من أبريل وقعت يوم 7 أبريل عام 1976م بعد خطاب شهير لمعمر القذافي حرض فيه حركة اللجان الثورية على ضرورة تطهير الجامعات الليبية من ما يسمى باليمين الرجعي، وعلى أثر ذلك داهمت الأجهزة الأمنية وعناصر اللجان الثورية الجامعات الليبية وتم اعتقال عدد كبير من الاستاذة والطلبة وتم اعدام بعضهم والزج بالبعض الآخر في السجون، أما أحداث بني وليد أو انقلاب بني وليد فتعد من أخطر المحاولات الانقلابية التي تعرض لها النظام السابق حيث قام مجموعة من ضباط الجيش الليبي الذين ينتمون لقبيلة ورفلة وعلى رأسهم العقيد مفتاح قروم بهذه المحاولة عام 1993م وعلى أثر فشل هذه المحاولة تم اعتقال المنفذين وتمت محاكمتهم والحكم عليهم بالإعدام عام 1997م . وللمزيد ينظر www.ar.qantara وكذلك ينظر www.alwast.ly/libya/316675

18- عوض يوسف الحداد، أثر اعتبارات الأمن القومي على استعمالات الأرض في ليبيا، في كتاب دراسات تطبيقية في جغرافيا ليبيا الشرية تحرير عوض يوسف الحداد وسالم فرج سالم، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي 2002، ص34.

19- السيد عوض عثمان، التدخل الأجنبي الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط افريقيا، معهد الأنماء العربي،ط1، ص 167.

20- www.security-legislation/ar/law/33688

21- أبوالقاسم العزابي، سياسات التخطيط الجهوي والمحلي في الجماهيرية1960-1990 في كتاب "العلوم الجغرافية وحماية البيئة، تحرير: الهادي ابولقمة، منشورات جامعة السابع من ابريل، الزاوية، ط1993،1،ص238.

22- المصدر السابق نفسه،ص238

23- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون،طرابلس،2008م،ص37

24- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الاحصائي،طرابلس،2007،ص236

25- البشير علي المبروك الحميدي، "أثر غياب النقل بالسكك الحديدية على استغلال خام الحديد وصناعته في ليبيا"، بحث منشور في مؤتمر" المقومات الجغرافية والسياسات الاقتصادية لليبيا وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة"، قسم الجغرافيا، كلية التربية، العجيلات،6ابريل 2021م،ص.

26- البشير علي المبروك الحميدي، التركز السكاني في المنطقة الساحلية الليبية وآثاره الجيوسياسية والأمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان،2014م،ص169
27- المصدر السابق نفسه،ص134
28- البشير علي المبروك، التركز السكاني في المنطقة الساحلية، مصدر سبق ذكره، ص100
29- صالح الأمين الأرباح، الامن الغذائي ابعاده ومحدداته، الجزء الأول، دار الكتب الوطنية،ط1، بنغازي،ص178
30- البشير علي المبروك الحميدي، التركز السكاني في المنطقة الساحلية، مصدر سبق ذكره، ص165-169
31- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان،طرابلس،1995، ص60
32- سعد خليل القزيري، التحضر، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا: تحرير الهادي أبولقمة وسعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر،ط1،مصراتة،ص397-398
33- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي،طرابلس،2007،ص19
34- المصدر السابق نفسه،ص19
35- محمد احمد خلف الله، العائدات النفطية وأثرها على النمو، دار الكتب الوطنية،ط1،بنغازي،2009، ص 183
36- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي، مصدر سابق، ص15
37- البشير علي المبروك الحميدي، "التركز السكاني في المنطقة الساحلية الليبية، مصدر سابق ذكره،ص186
38- المصدر السابق نفسه،ص181
39- محمد احمد خلف الله، مصدر سابق،ص162
40- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان،طرابلس،2006،ص67
41- البشير علي المبروك الحميدي، "أثر غياب النقل بالسكك الحديدية على استغلال خام الحديد وصناعته في ليبيا"، مصدر سابق، ص11

42- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان،طرابلس،2006، مصدر سابق،107

43- المصدر السابق نفسه،ص198

44- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون،طرابلس،2008،ص37

45- www.aljazzera.com/libyanews/report

46- البشير علي المبروك الحميدي، التركز السكاني في المنطقة الساحلية، مصدر سبق ذكره،ص262-268

47- المصدر السابق نفسه،ص142

48- البشير علي المبروك الحميدي، التركز السكاني في المنطقة الساحلية، مصدر سبق ذكره، ص265